الأمم المتحدة S/PV.9743

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9743**

الأربعاء، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هاوري	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بين
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-28799 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ستيفاني خوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام لليبيا والموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ والسيدة هالة بوقعيقيص، عضو في المجموعة الاستشارية الليبية حول المرأة والسلام والأمن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من السيدة خوري والسفير كازويوكي يامازاكي، الممثل الدائم لليابان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، والسيدة بوقعيقيص.

أعطي الكلمة الآن للسيدة خوري.

السيدة خوري (*تكلمت بالإنكليزية*): لعل الأعضاء يتذكرون أنني في إحاطتي السابقة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في 20 آب/أغسطس (انظر S/PV.9709) ركزتُ باستفاضة على التدابير الانفرادية التي اتخذتها مختلف الأطراف الليبية وما تسببت فيه من زعزعة للاستقرار. وواصلنا على مدار الشهرين المنصرمين مشاهدة الآثار السلبية لتلك القرارات الانفرادية، ولكننا شهدنا أيضاً تطوراً إيجابياً يعيد بعض الأمل في أن يتخذ القادة الليبيون الخطوات اللازمة للمضي ببلدهم قدماً.

وأصدر المجلس الرئاسي في 18 آب/أغسطس مرسومين ينصان على استبدال محافظ المصرف المركزي وتشكيل مجلس للإدارة. وقد رفض مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة تلك القرارات، مؤكدين على صلاحيات المجلسين بموجب الاتفاق السياسي الليبي. وأعلنت الحكومة التي عينها مجلس النواب، ورئيس مجلس النواب السيد عقيلة صالح، كل على حدة في 26 آب/أغسطس تعليق إنتاج وتصدير النفط. وقد أثارت الأزمة حول المصرف المركزي في البداية توترات بين التشكيلات المسلحة في طرابلس والغرب في أواخر شهر آب/أغسطس، لكنها هدأت بعد اتفاق تلك التشكيلات على ترتيبات أمنية جديدة من خلال مفاوضات مكثفة قادها الرئيس ووزير الداخلية، بما فيها تسليم السيطرة على عدة مواقع رئيسية في العاصمة إلى وزارة الداخلية.

ونظراً للقلق المتزايد بشأن تأثير ذلك على الشعب الليبي، عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في شهر أيلول/سبتمبر عدة جولات من المحادثات على أساس الاتفاق السياسي الليبي مع ممثلين من البرلمان والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي. ووقّع وفدا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في 26 أيلول/سبتمبر اتفاقاً تضمّن المرشحين لمنصبي محافظ البنك المركزي ونائب المحافظ ونص على تشكيل مجلس للإدارة. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، تولى محافظ ونائب محافظ جديدان للمصرف المركزي منصبيهما بعد مشاورات أجراها المجلس الأعلى للدولة ومصادقة مجلس النواب. ورحبت البعثة بتلك النتيجة التي أعقبها في 3 تشرين الأول/أكتوبر إعلان المؤسسة الوطنية للنفط رفع حالة القوة القاهرة، مما أتاح استئناف العمليات والصادرات النفطية بالكامل.

وأود أن أنوه بالمشاركة البناءة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي والقيادات الليبية الأخرى في إيجاد حل لأزمة المصرف المركزي، وكذلك أعضاء المجتمع الدولي الذين دعموا التوصل إلى حل سريع. ولا يزال يتعين اتخاذ خطوات أخرى بدءاً بتعيين مجلس للإدارة. ومن الضروري أن تكون قيادة المصرف المركزي ذات كفاءة وخاضعة للمساءلة لاستعادة ثقة الشعب الليبي ومصداقية النظام المالي العالمي. وأحث أصحاب المصلحة الليبيين على دعم القيادة الجديدة في إجراء إصلاحات حاسمة للسياسة النقدية والإدارة.

تُذكرنا هذه الأحداث بالأهمية الحاسمة لضمان استقلالية مؤسسات الدولة والحاجة إلى عدم استخدام المؤسسات الليبية والموارد الطبيعية

على نحو مسيس لتحقيق مكاسب سياسية. كما أنها تذكير صارخ بالتهديد الذي تشكله الإجراءات الانفرادية وضرورة أن تعمل جميع الأطراف معاً لإيجاد حلول بروح من التوافق مع الالتزام بصلاحيات كل منها. ومما يؤسف له أن إجراءات أخرى لا تزال تؤجج الانقسامات. ويستمر الخلاف حول سلطة الفصل في المسائل الدستورية. ففي 1 تشرين الأول/أكتوبر، رفضت المحكمة العليا تعيين مجلس النواب لقضاة المحكمة الدستورية في 23 أيلول/سبتمبر. ولا يزال القرار الذي اتخذه مجلس النواب في وقت سابق بإنهاء تفويض حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي وبتعيين نفسه القائد الأعلى للجيش يشكل مصدراً للتوتر. ويجب أيضاً التوصل إلى توافق آراء بشأن سبل المضي قدماً في عملية المصالحة الوطنية التي لا تزال متوقفة.

ومن الواضح أنه إذا استمرت الإجراءات الانفرادية، فإنها لن تؤدي إلا إلى تقويض سيادة ليبيا، وإغراق البلد في مزيد من الأزمات، وصرف الانتباه عن المهمة التي نحن بصددها، وهي تمهيد الطريق إلى التوصل لحل سياسي شامل – حل يعالج قضايا مثل الانقسامات الحالية داخل مؤسسات الدولة، والحاجة إلى حكومة موحدة، واستعادة الشرعية الديمقراطية من خلال الانتخابات. كما أوضح الليبيون رغبتهم في إجراء عملية سياسية لمعالجة القضايا الأساسية طويلة الأجل. وتشمل تلك القضايا طابع الدولة الليبية وهيكلها والتوزيع العادل للثروة بين جميع الليبيين. وسيستلزم ذلك إجراء حوار سياسي شامل وجامع.

وقد أظهرت الأحداث الأخيرة أيضا أن تدابير بناء الثقة، مثل إنهاء الإجراءات الانفرادية أو كفالة الضمانات المتعلقة بالالتزامات التي تم التعهد بها، أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى للدفع بعملية سياسية مثمرة. ويبعث حل أزمة المصرف المركزي على الأمل في إحراز تقدم في إجراء عملية سياسية شاملة تيسرها الأمم المتحدة يمكن أن تقود البلد إلى إجراء انتخابات عامة وتحقيق استقرار طويل الأجل. وتعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بنشاط للنهوض بإجراء مثل هذه العملية التي لا يزال تقديم الدعم الدولي لها يكتسي أهمية بالغة.

ومن القضايا الأخرى التي تزعزع الاستقرار في ليبيا استمرار الانقسام داخل المجلس الأعلى للدولة حول التصويت المطعون فيه لانتخاب رئيسه الذي جرى في 6 آب/أغسطس. وتؤدي حالة الشلل إلى تآكل وحدة تلك المؤسسة الهامة. كما وردت تقارير عن تعرض بعض أعضاء المجلس الأعلى للدولة للتهديد من قبل الأجهزة الأمنية في طرابلس. وهذه الممارسات تقوض استقلالية المؤسسة وتخلق مناخا غير مقبول من الخوف. وأحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على إيجاد حل يحافظ على وحدة المجلس الأعلى للدولة، وتعمل البعثة على المساعدة في تيسير التوصل إلى حل.

ولا يزال الليبيون العاديون اليوم يشعرون بآثار النزاع المسلح. ففي شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وحدهما، أسفرت الحوادث التي تنطوي على استخدام ذخائر غير منفجرة عن مقتل 13 شخصا، من بينهم طفلان.

وبالعودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار، التقيت في 25 آب/أغسطس باللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في سرت. وأحث اللجنة على مواصلة النهوض بولايتها، كما أحث السلطات الليبية على تذليل العقبات التي تعيق التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار. ويمثل اجتماع الفريق العامل المعني بالأمن في سرت المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر فرصة لإعادة تركيز الجهود على المسار الأمني.

ومن ناحية إيجابية، تتواصل الاستعدادات لإجراء الانتخابات المحلية في 60 بلدية. وقد أغلق باب تقديم طلبات الترشيح في 14 أيلول/سبتمبر، حيث تقدم 389 2 ليبيا، من بينهم 474 امرأة و 393 شخصا من ذوي الإعاقة. وتلقت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تعقيبات من السلطات الوطنية حول أهلية المتقدمين كجزء من عملية التدقيق المقررة، وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر نشرت القائمة الأولية للمرشحين، لتبدأ مرحلة الطعون والاستئنافات. ومن المتوقع إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تم اعتماد أكثر من 000 1 مراقب – من بينهم أكثر من 260 امرأة – من 86 منظمة. ونتطلع إلى إجراء انتخابات محلية ناجحة، والتي تمثل فرصة هامة للشعب الليبي لممارسة حقه في اختيار ممثليه.

ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا تنذر بالخطر. فعلى مدار الشهرين الماضيين تم الإبلاغ عن أكثر من 23

حالة اعتقال تعسفي واحتجاز واختفاء قسري في غرب ليبيا وشرقها، شملت ثلاث نساء وأطفال؛ وكانت العديد من تلك الحوادث ذات دوافع سياسية. وتدعو البعثة إلى إنهاء احتجاز جميع الأفراد المحتجزين تعسفا وإجراء تحقيقات مستقلة لوضع حد للإفلات من العقاب. كما أنني أشعر بالقلق إزاء العنف الذي يستهدف المنظمات النسائية عبر الإنترنت، وأدعو إلى تضافر جهود السلطات والمجتمع الليبي لتهيئة بيئة مواتية لمشاركة المرأة في الحياة العامة.

وفي 30 أغسطس، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا يوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها ميليشيات الكانيات في ترهونة، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والتعذيب والإعدام التعسفي والتهجير القسري. وأحث السلطات على تنفيذ توصيات التقرير، التي تشمل الحاجة إلى تحقيق المساءلة وإظهار الحقيقة وتقديم التعويضات وتوفير ضمانات عدم التكرار باعتبارها عناصر أساسية للقيام بعملية مصالحة وطنية ترتكز على العدالة الانتقالية. كما يؤكد التقرير على الضرورة الملحة لاستئناف التنقيب عن المقابر الجماعية وتحديد هوية أصحابها للمساعدة في إراحة قلوب العائلات. وإن أوامر القبض على ستة رجال ليبيين التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية في 4 تشرين الأول/أكتوبر بتهمة ارتكاب جرائم فظيعة مزعومة في ترهونة تكتسي أهمية في دعم المساءلة وجهود إنفاذ القانون التي يبذلها النائب العام الذي أثني على جهوده المستمرة. وأرحب ببدء التعاون مؤخرا بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والسلطات الموجودة في شرق ليبيا بشأن تعزيز المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراعاة الأصول القانونية، ومعاملة السجناء، كما أرحب بتعاون البعثة المستمر بشأن هذه المسائل مع السلطات في غرب ليبيا. ولا بد من القيام بالمزيد.

منذ حوالي شهر، أحيت ليبيا ذكرى مرور عام على الفيضانات التي اجتاحت درنة والمجتمعات المحلية المحيطة بها، مما أدى إلى فقدان الآلاف من الأرواح، ولا يزال العديد من الأشخاص في عداد المفقودين. وأشيد بصمود الشعب الليبي.

ومنذ بداية الأزمة في السودان في عام 2023، وصل نحو 98 000 لاجئ سوداني إلى ليبيا. ولا تزال حقوق الإنسان والظروف الإنسانية التي يواجهها المهاجرون واللاجئون في البلد مدعاة للقلق. ومن الأهمية بمكان مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية مع مساعدة السلطات الليبية في هذا الصدد وتعزيز إدارة الهجرة بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود التأكيد مجددا على أن الوضع الراهن في ليبيا قد استمر لفترة طويلة جدا ولا يمكن تحمله. وكشفت أزمة المصرف المركزي عن الطابع الهش للاستقرار، والذي يظهر في بعض الأحيان نتيجة الجمود السياسي. إن الشعب الليبي يستحق ما هو أفضل. وقد حان الوقت لدحض التصور القائل بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يعملان فقط على إدارة الأزمة في ليبيا وليس معالجتها. وإنني أعتزم الاستفادة من الإنجازات الإيجابية التي تحققت مؤخرا والمضي قدما في عملية سياسية شاملة في الأسابيع المقبلة بهدف كسر الجمود السياسي ومعالجة دوافع النزاع الطويل الأمد والتحرك صوب إجراء انتخابات وطنية. كما أنني أعول على دعم المجلس لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة كوري على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسفير يامازاكي.

السيد يامازاكي (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة 24 (هـ) من القرار 1970 (2011) المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريرا لمجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار نفسه.

يغطي التقرير الفترة الممتدة من 21 أغسطس/آب إلى 9 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وهي الفترة التي اضطلعت خلالها اللجنة بعملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة، بهدف تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات.

وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، ردت اللجنة على استفسار إسبانيا المتعلق بالاستثناء الوارد في الفقرة 10 من القرار 2095 (2013).

طلبت اللجنة من ليبيا أن تقدم معلومات محدثة، إن وجدت، ذات صلة بعمل اللجنة بشأن هيكل قوات الأمن الخاضعة لسيطرتها والمعلومات

الأخرى ذات الصلة المدرجة في الفقرة 6 من القرار 2278 (2016) والتي أشارت إليها الفقرة 9 من القرار 2701 (2023).

وتلقت اللجنة تقريرا عن عملية تفتيش سفينة أجرتها عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، المقدم عملا بالقرارين 2292 (2016) و 2733 (2024)، وتقريرا من إيطاليا عن التفتيش والحجز الذي أجري عملا بالفقرة 11 من القرار 1970 (2011).

وفيما يخص تجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بثلاثة إخطارات تستند إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، اثنان منها قدمتهما البحرين والآخر قدمته لكسمبرغ. وطُلب من فريق الخبراء تقديم مدخلات تقنية بشأن أحد الإخطارات.

وتنظر اللجنة حاليا في إخطارين بالاستثناء من تجميد الأصول استنادا إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011) مقدمين من البحرين. وعند ورود إخطار من البحرين يحتج بالفقرة 21 من القرار 1970 (2011)، وردت مدخلات تقنية من فريق الخبراء، ثم طلبت اللجنة مزيدا من التوضيح من البحرين.

وفيما يتصل بالمشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في أوائل حزيران/يونيه للنظر في التقرير المؤقت لفريق الخبراء، هناك مسألتان لا تزالان قيد نظر اللجنة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير يامازاكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوقعيقيص.

السيدة بوقعيقيص (*تكلمت بالإنكليزية*): في مستهل هذه الكلمة، أود أن أعرب عن شكري وامتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطتي أمامكم اليوم. اسمي هالة بوقعيقيص. محامية وامرأة ليبية فخورة بوطنها. عشت حياتي في ليبيا إلى أن أجبرتني الظروف على مغادرتها بحثا عن حياة أكثر أمنا واستقرارا.

اليوم، أتحدث إليكم بصفتي ممثلة عن المجموعة الاستشارية الليبية حول المرأة والسلام والأمن، وهي تجمع يضم نخبة من أبرز القيادات النسائية الليبية في المجتمع المدني اللائي يعملن بجهد لتعزيز دور المرأة في عمليات السلام والأمن في ليبيا. وسيتناول بياني تأثير الحالة الراهنة على حقوق الإنسان للمرأة ومشاركة المرأة في عملية السلام والدور الهام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

أود أن أبدأ أولا بالتأكيد على نقطة هامة: وهي، لا يمكن تحقيق السلام في ليبيا دون تحقيق العدالة، لا سيما للنساء اللاتي فقدن حياتهن دفاعا عن حقوقهن. لا بد من العدالة لسلوى بوقعيقيص، ولكل القيادات النسائية اللواتي صدحن بأصواتهن وسعين من أجل إنهاء النزاع، واللاتي كن يستحقن حياة أفضل.

على الرغم من الوعود المتكررة من مختلف الأطراف السياسية بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان كما نصت خارطة الطريق السياسية، فإن التقدم المحرز على أرض الواقع لا يزال ضئيلا جدا. حيث لا تزال النساء يواجهن تحديات كبيرة، من بينها القيود المفروضة على حركتهن، والتقييد الذي يهدف إلى الحد من أنشطة منظمات المجتمع المدني النسائية، وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان لاستهداف ممنهج، لا سيما عبر الإنترنت.

وعلى الرغم من أن النساء هن الأكثر تضررا من عواقب العسكرة في ليبيا، غير أنهن لا يزلن مهمشات وحقوقهن مغفلة. وكانت النساء غائبات بشكل ملحوظ عن مفاوضات اتفاق وقف إطلاق النار وبالتالي تم استبعادهن من المناقشات الرئيسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وإصلاح قطاع الأمن. يجب على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تبذل جهودا أكبر لضمان مشاركة النساء في جميع عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بترتيبات وقف إطلاق النار، خصوصا في اللجنة الفرعية المعنية بخطاب الكراهية والجرائم الإلكترونية.

ليبيا بلد يواجه أزمات اقتصادية متعددة، وهذه الأزمات لم تؤدي فقط دورا هاما في النزاع القائم، بل كان لها تأثير بشكل غير متناسب على النساء الليبيات. على سبيل المثال، تتأثر النساء أكثر من غيرهن

بالتقلبات في السياسات المالية وخطط الحماية الاجتماعية، وكذلك بالتضخم، مما يتركهن في كثير من الأحيان في حالة ضعف اقتصادي ويعانين من سبل محدودة لدعم أسرهن. بيد أن مشاركة النساء في المسار الاقتصادي كانت رمزية إلى حد كبير. وقد شاركت أنا شخصيا مؤخرا في المسار الاقتصادي لمحادثات السلام، بما في ذلك لدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تسهيل المشاورات مع النساء قبل جلسات ملتقى الحوار السياسي الليبي. ولكن، عندما تم تقديم خارطة الطريق الاقتصادية إلى الملتقى، لم يكن هناك سو ى 3 نساء فقط، (أي 6 في المائة) عضوات في هذا المسار. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة لاحقا إلى 22 في المائة، إلا أن هذا الارتفاع جاء في فترة كان فيها المسار غير نشط. ونتيجة لذلك، لم تنجح خارطة الطريق المعتمدة في كانون الثاني/يناير 2020 في إدماج وجهات نظر النساء. علاوة على ذلك، لا تشغل أي امرأة حاليا أي مناصب رسمية تتضمن الإشراف على السياسات النقدية والمالية أو التجارية في البلد.

كما أنه على الرغم من التزام خارطة طريق الحوار السلمي بتخصيص 30 في المائة على الأقل من المناصب القيادية في الحكومة للنساء، إلا أنهن لا يشغلن حاليا سوى 15 في المائة تقريبا من هذه المناصب. لم تستبعد النساء من لجنة المفاوضات 6+6 فحسب، بل لم يتم حتى استشار ة أي مجموعات نسائية بشأن نتائج اللجنة. على الرغم من تعديل القوانين الانتخابية في عام 2023، إلا أنها لم تتضمن حصة محددة بوضوح لتمثيل المرأة في مجلس النواب، وخصصت 6.5 في المائة فقط من المقاعد للنساء في الانتخابات البرلمانية، وعلاوة على ذلك، فشلت في تجريم العنف ضد المرأة أثناء العملية الانتخابية، وهو أمر سيكتسي أهمية خاصة في الانتخابات المقبلة. إن غياب المشاركة الفعلية للنساء في جهود المصالحة – بدءًا من الاستشارات وتطوير رؤية شاملة إلى صياغة القوانين ذات الصلة – يعتبر أمرا مقلقا للغاية، حيث إنه يضعف شمولية العملية وبالتالي فعاليتها.

يجب على أعضاء المجلس ألا يدعوا الشعور الزائف بالاستقرار السياسي في ليبيا يخدعهم. فخلف ذلك الاستقرار، تضعف المؤسسات، وتتبدد الثروات، وتتداعى الوحدة، ويتفكك النسيج الاجتماعي للأمة. إن حلم ليبيا في بناء دولة ديمقراطية مزدهرة سيظل بعيد المنال ما لم تتم معالجة أخطاء الماضي.

وتلجأ العديد من الأطراف إلى استغلال تفسيرات متباينة للاتفاق السياسي الليبي، مما أسهم بشكل كبير في تقويض شرعيته. فعلى سبيل المثال، أثر النزاع الأخير حول إدارة مصرف ليبيا المركز ي سلبا على حياة الليبيين من خلال زيادة انعدام الأمن، والتضخم الاقتصادي، وتدهور الخدمات العامة.

وتعد جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لدفع المفاوضات نحو حوار سياسي ليبي جديد خطوة واعدة لتحقيق الاستقرار. ومع ذلك، إذا استندت جهود الوساطة من أجل السلام إلى مبدأ تقاسم السلطة بدلا من تقاسم المسؤولية، فقد يؤدي ذلك إلى تعزيز نفوذ معرقلي السلام بدلاً من تحقيق نتائج فعالة. لذا، من الضروري أن تكون المساءلة في قلب هذه العملية. وهذا يعني أنه يجب عدم التهاون مع المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بحجة تسريع التوصل إلى اتفاقات سياسية.

لا تزال جهود تفعيل المصالحة الوطنية تواجه عقبات كبيرة بسبب مصالح الجهات الوطنية والدولية على حد سواء، والتي لا تعكس شواغل الشعب الليبي، ولا تقدم رؤية واقعية لكيفية تنفيذ عملية المصالحة. ولن تنجح هذه العملية إلا إذا صانت حقوق الضحايا في العدالة والمساءلة والتعويضات وضمنت مشاركتهم الفعالة في العمليات الانتقالية.

أود أن أختتم إحاطتي بمناشدة مجلس الأمن اتخاذ الخطوات التالية:

ويجب على المجلس أن يعين على وجه السرعة ممثلاً خاصاً جديداً للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يكون قادراً على تيسير انتقال ليبيا إلى دولة ديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

يجب تجديد ولاية البعثة الحالية لمدة 12 شهراً كاملة.

ويجب أن يطالب جميع الجهات الفاعلة بإنهاء أعمال الترهيب والهجمات والأعمال الانتقامية ضد نساء المجتمع المدني والناشطات

سياسيًا. ويجب رفع جميع التدابير القمعية المفروضة حاليا على المجتمع المدني فورا. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي منح البعثة تفويضا خاصا لا لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والإبلاغ عنها فحسب، بل لتقديم الدعم للأشخاص المعرضين للخطر. ويجب على البعثة أيضا العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات الليبية لمعالجة الحالة العامة لحقوق الإنسان داخل البلد.

كما يجب تكليف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بإعطاء الأولوية لعنصري المرأة والسلام والأمن في ولايتها، بما في ذلك ضمان مشاركة النساء بشكل كامل ومتساوٍ وفعال وآمن في جميع عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالمرحلة الانتقالية في ليبيا وإدماج منظور جنساني في كافة المناقشات المتعلقة بالعملية السياسية، والأمن، والاقتصاد، وآثار تغير المناخ.

تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يجب أن يشكل المجلس فريق مستقل من الخبراء الليبيين لمراجعة البنود الإشكالية في الاتفاق السياسي وتقديم المشورة بشأنها، خاصة تلك المتعلقة بتعيين أو إقالة كبار المسؤولين، والحكومة، ومصرف ليبيا المركزي. كما يجب على هذا الفريق تقديم توجيهات قانونية حول إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مستقلة، وإنهاء المراحل الانتقالية، واستعادة الشرعية. يجب أن يضم الفريق تمثيلاً للنساء والشباب.

يجب على المجلس حث جميع الأطراف على العمل فورا على إحياء مسار المصالحة الوطنية وإطلاق عملية شاملة تستوعب الجميع تركز على العدالة وحقوق الإنسان، وتضمن عدم تكرار الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة.

لا بد من تحقيق العدالة للنساء في ليبيا – سواء اللاتي فقدن حياتهن أو اللاتي يواصلن حمل أعباء معاناة أمتنا على أكتافهن. لقد حان الوقت للعمل، من أجلهن ومن أجل مستقبل ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة بوقعيقيص على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة خوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام لليبيا؛ والسفير كازويوكي والسيدة بوقعيقيص على إحاطتيهما الثريتين بالمعلومات اليوم.

لقد أظهر الشهران الماضيان هشاشة الوضع الراهن في ليبيا. وتهدد الإجراءات أحادية الجانب التي اتخذتها الجهات الفاعلة الليبية من جميع الأطراف استقرار البلد. لكن الأسابيع الأخيرة أظهرت أيضاً القدرة على إيجاد حلول سياسية من خلال التعاون الجاد بين الأطراف الليبية المعنية.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولاً، نثني على جهود نائبة الممثل الخاص السيدة خوري للتوسط في حل أزمة البنك المركزي. ونرحب بالاتفاق الذي أبرم بشأن تعيين محافظ جديد. من الضروري الآن أن تتفق الأطراف المعنية بسرعة على مجلس المديرين التنفيذيين يتمتع بالمصداقية والكفاءة وينأى بنفسه عن أي ضغوط سياسية. وينبغي لها كذلك أن تعمل بشفافية بوصفها مؤسسة موحدة. بالإضافة إلى ذلك، نحث جميع الجهات الفاعلة على العمل على إعادة بناء شرعية المصرف المركزي ومصداقيته، خاصة مع المؤسسات الدولية. كما إننا نرحب باستئناف إنتاج النفط، وهو مورد حيوي مشترك لتحقيق الرخاء والرفاهية للشعب الليبي.

ثانيًا، كما سمعنا من مقدمي الإحاطات، أظهرت أزمة المصرف المركزي أن الوضع الراهن أصبح غير مستقر بشكل متزايد. فليبيا تحتاج إلى تسوية طويلة الأمد، كما ظللت أسمع باستمرار من العديد من الليبيين الذين قابلتهم خلال زيارتي لليبيا العام الماضي. ونرحب، في ذلك الصدد، بالجهود المتواصلة لإحراز تقدم على المسار السياسي، بما في ذلك خطط عقد اجتماع مجموعة العمل الأمنية الأسبوع المقبل. وندعم الجهود الرامية إلى بناء تعاون وتكامل أوثق بين الجهات العسكرية والأمنية الفاعلة في ليبيا، لا سيما لتعزيز أمن الحدود ومكافحة الإرهاب.

ثالثًا، يظل يساورنا القلق إزاء تضاؤل حيز المجتمع المدني. ولئن كنا ممتنين جدا لسماعنا اليوم من إحدى ممثلات المجتمع المدني،

فإننا نعلم أن أعضاء المجتمع المدني يواجهون خطر التعرض لأعمال انتقامية بسبب أنشطتهم. كما يساورنا القلق إزاء عدم حماية المرأة، الأمر الذي يحد من قدرتها على المشاركة في جميع جوانب الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية في ليبيا – وأشكر السيدة بوقعيقيص على توضيحها هذا الأمر لنا. إن ضمان بيئة حرة وآمنة للمجتمع المدني أمر ضروري لتمكين الجميع من الاضطلاع بدور في تطوير مجتمع ديمقراطي منفتح.

وختاماً، أود أن أؤكد على دعمنا المستمر لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولنائبة الممثل الخاص، كوري، وفريقها في مساعدة ليبيا على مواجهة التحديات الهائلة التي تواجهها وفي جهودها الرامية إلى تجاوز إدارة الحالة إلى حل المشاكل التي طال أمدها، كما وصفتها اليوم. ونتطلع إلى التفاوض على تجديد ولاية البعثة هذا الشهر وإلى إظهار دعم المجلس الموحد لعمل البعثة من أجل التوصل إلى حل سياسي طويل الأمد وتمكين إجراء الانتخابات. كما ندعم الأمين العام دعما كاملا في جهوده الرامية إلى تعيين ممثل خاص جديد في أقرب وقت ممكن.

وأخيراً، نواصل دعوة جميع القادة الليبيين إلى الانخراط في العملية السياسية بروح التسوية الودية.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للسيدة كوري والسفير يامازاكي على إحاطتيهما الشاملتين. وأشكر السيدة بوقعيقيص على إحاطتها.

تُظهر الخلافات الأخيرة بشأن قيادة مصرف ليبيا المركزي هشاشة الحوكمة الوطنية في ليبيا، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التحديات المعقدة والمترابطة التي تواجه شعبها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب على جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تقوض الثقة وتزيد من تعميق الانقسامات المؤسسية. ونحث جميع القادة الليبيين على التعامل بإخلاص مع بعضهم البعض بشأن المسائل العالقة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاق السياسي الليبي لعام 2015. فالمزيد من الخلاف ليس في مصلحة الشعب الليبي. ونؤكد على أهمية نزاهة المصرف المركزي واستمراريته – ليس فقط لضمان بيئة اقتصادية ومالية مستقرة في ليبيا، بل أيضًا لمنع توسع الانقسامات السياسية في البلد.

وفي ذلك السياق، نحث جميع الأطراف على التعاون في تنفيذ اتفاق 26 أيلول/سبتمبر بشأن تعيين محافظ ومجلس إدارة المصرف المركزي الليبي. ونشيد بالدور الحاسم الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الوساطة وتيسير التوصل إلى ذلك الاتفاق. كما ندعو الجهات الفاعلة الليبية إلى الاتفاق على قانون موحد للميزانية وإدارة مواردها الوطنية بطريقة مستدامة، حيث كانت هذه هي المسائل الأساسية وراء الأزمة التي تحيط بالمصرف المركزي.

ثانياً، نؤكد على الدور الحيوي الذي تضطلع به البعثة في تيسير عملية سياسية شاملة بقيادة ليبية وملكية ليبية، حيث سيتفاوض المجلس على تجديد ولاية البعثة هذا الشهر. وسيكون من المهم بصفة خاصة، في ذلك الصدد، أن يبرهن مجلس الأمن على دعمه الثابت لأنشطة البعثة من أجل إنجاح عملية الانتقال السياسي في ليبيا من خلال تجديد ولايتها بالإجماع للفترة الزمنية المطلوبة.

وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن دعمنا الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تحت إمرة قيادة مؤقتة، في تنفيذ ولايتها. ونرحب بالزيارة الأخيرة التي قامت بها وكيلة الأمين العام ديكارلو إلى ليبيا، والتي تدل على التزام المنظمة القوي بالعملية السياسية في ليبيا.

وفي السياق ذاته، نتوقع من الأمين العام أن يسارع بتعيين ممثل خاص جديد لليبيا. كما إننا نقدر كذلك أعمال السفير يامازاكي في توجيه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، بصفته رئيسها. وفي ذلك الصدد، ندعو الأطراف المعنية إلى وقف تزويد مختلف الجهات الفاعلة في ليبيا بالأسلحة، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، إذ أن الأسلحة لا تزعزع استقرار ليبيا فحسب، بل المنطقة الأوسع نطاقاً أيضاً.

ثالثاً، ينبغي للسلطات الليبية أن تكثف جهودها لمعالجة الحالة الحقوقية والإنسانية المقلقة في ليبيا بشكل شامل، بالتعاون مع الشركاء الدوليين. وعلى وجه الخصوص، يؤكد تقرير الأمم المتحدة الأخير عن مأساة ترهونة المروعة، الذي نُشر في آب/أغسطس، على أهمية الكشف عن الحقيقة والسعي إلى تحقيق العدالة في الفظائع التي ارتكبت في الماضي لمنع تكرار تلك الجرائم.

نرحب بإصدار المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحق المشتبه في ارتكابهم الفظائع في ترهونة ونشجع السلطات الليبية على تكثيف جهودها لمحاسبة مرتكبي الفظائع، بما في ذلك بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون والتشريعات ذات الصلة لتجريم تلك الأفعال الشنيعة.

ويثمن وفد بلدي عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تنظيم الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها هذا العام باعتبارها نقطة انطلاق حاسمة للعملية السياسية في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أهمية ضمان المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة والآمنة للمرأة، لا سيما من خلال حمايتها من التحرش أو العنف طوال العملية الانتخابية.

وفي نهاية المطاف، يمكن تسوية الانقسامات المستمرة وعدم الاستقرار في ليبيا من خلال إجراء انتخابات وطنية تؤدي إلى تشكيل حكومة موحدة تمثل الشعب الليبي بأكمله. وفي ذلك الصدد، يجدد وفد بلدي دعوته للقادة الليبيين للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القوانين الانتخابية وخارطة طريق نحو إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة في أقرب وقت ممكن.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وسيراليون وبلدي، موزامبيق، علاوة على غيانا (مجموعة 3+1).

إننا نعرب عن خالص امتناننا للسيدة ستيفاني كوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا والموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطتها الثاقبة وتقريرها بآخر المستجدات عن الحالة في ليبيا. كما نشكر السيدة هالة بوقعيقيص، عضو المجموعة الاستشارية الليبية بشأن المرأة والسلام والأمن، على وجهة نظرها. ونعرب عن تقديرنا للسفير يامازاكي على إحاطته بشأن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، وننوه بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

ترحب المجموعة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف الليبية الفاعلة بشأن مصرف ليبيا المركزي. يمثل هذا الإنجاز الهام خطوة هامة نحو الاستقرار في ليبيا بعد سنوات من الانقسام. إن التنفيذ العملي والفعال والناجح للاتفاق بشأن مصرف ليبيا المركزي سيكون حاسماً لمستقبل البلد الاقتصادي والسياسي. لذلك ندعو المؤسسات المعنية إلى العمل معاً في هذا المسعى، ونؤكد على الحاجة الملحة إلى تعيين مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، وتسريع الترتيبات المالية ووضع ميزانية وطنية موحدة. وفي الوقت نفسه، تُعد القيادة الفعالة لمصرف ليبيا المركزي أمراً حيوياً للاستقرار الاقتصادي والنمو في البلد. يجب أن يعمل المصرف بشكل مستقل، مع إعطاء الأولوية للشفافية والمساءلة والانضباط المالي. ومن خلال التمسك بهذه المبادئ، يمكن للمصرف المركزي حماية موارد ليبيا، وخاصة احتياطاتها النفطية الكبيرة، وبالتالي ضمان أن تعود ثروة البلد بالنفع على جميع الليبيين، لا على مجموعات أو أفراد محددين لا غير. ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى تاريخ التحديات الاقتصادية التي تواجهها ليبيا. ترحب مجموعة 3+1 بالإعلان الأخير الصادر عن المؤسسة الوطنية للنفط بشأن رفع حالة القوة القاهرة واستئناف إنتاج النفط الخام. لذلك نؤكد على ضرورة عدم تسييس موارد ليبيا النفطية، بما في ذلك ضمان استخدامها حصراً من أجل التمكين الاقتصادي ورفاه الأمة الليبية، وليس كوسيلة لممارسة النفوذ السياسي.

يُظهر اتفاق مصرف ليبيا المركزي تقدماً كبيراً في تغليب مصلحة الوطن على المخططات الشخصية. ومن الضروري الآن الاستفادة من هذا الزخم. إننا ندعو الجهات الفاعلة والمؤسسات الليبية إلى ضبط

النفس والتصدي للإجراءات الأحادية الجانب التي تصعّد من حدة التوترات وتؤدي إلى تآكل الثقة وتعميق الانقسامات المؤسسية بين الليبيين وقد تؤدي إلى عواقب وخيمة. ونحث الجهات الفاعلة الليبية على التركيز على تيسير الحوار الوطني بقيادة ليبية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لحل القضايا العالقة وإجراء انتخابات وطنية ناجحة وتوحيد المؤسسات. إن التوافق حول هذه القضايا الحيوية ليس مهماً فحسب، بل هو أمر بالغ الأهمية لضمان نجاح الانتخابات الليبية – وهي خطوة محورية نحو التقدم الوطني. إننا نشجع بقوة على اتخاذ المزيد من الخطوات لترسيخ مشهد سياسي مستقر. يشمل ذلك توحيد مؤسسات الدولة وتجنب التعامل مع الكيانات الموازية، الأمر الذي من شأنه أن يعرض استقرار ليبيا الهش للخطر ويعقد المشهد السياسي.

في هذا الصدد، تشدد مجموعة 3+1 على أهمية الانتهاء من مسودة القوانين الانتخابية في ليبيا. إن الحاجة الملحة لحل القضايا الخلافية المحيطة بتلك القوانين من أجل المضي قدماً واضحة. ومع ذلك، فمن المؤسف عدم إحراز أي تقدم في معالجة تلك الخلافات، ونود أن نسلط الضوء على الحاجة الملحة لتعيين ممثل خاص للأمين العام لتيسير المفاوضات المستقبلية وكسر الجمود السياسي الحالي. ونحث جميع الأطراف على تقديم الدعم الكامل لجهود الوساطة التي تبذلها البعثة والمشاركة فيها. ومن الأهمية بمكان أن يكون للجميع رأي متساوٍ في تشكيل مستقبل ليبيا، لا سيما النساء والشباب، الذين يجب أن تتاح لهم فرص آمنة وهادفة للمساهمة في تشكيل مستقبل ليبيا.

وتؤيد مجموعة 3+1 بقوة تجديد ولاية البعثة وتشدد على الحاجة الماسة إلى تمديدها لمدة 12 شهراً لضمان قدرة البعثة على تحقيق أهدافها بفعالية. ويعد هذا التجديد أمراً حيوياً لتحقيق استقرار الوضع في ليبيا وتيسير الحوار المستمر بين الأطراف الليبية المعنية وتعزيز الحل السلمي للتحديات الحالية. ومن خلال تمديد التفويض، يمكن للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد التزامه بدعم ليبيا في طريقها نحو الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة. كما نؤكد من جديد على التمسك بالاتفاق السياسي الليبي وخريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي كأساس للجهود الجماعية نحو السلام والاستقرار في ليبيا.

تشعر مجموعة 3+1 بقلق بالغ إزاء التحديات الأمنية المستمرة في ليبيا، حيث لا تزال التوترات شديدة. وفي حين أن من دواعي الارتياح أن اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 لا يزال قائماً، إلا أن الوضع الأمني المتقلب يمثل مصدر قلق كبير. وفي هذا السياق، تكرر المجموعة دعوتها إلى الانسحاب السريع لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة من ليبيا لخلق بيئة مواتية للتقدم السياسي والأمني. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق أمام ليبيا أكثر استقراراً وسلاماً. وتتابع مجموعة 3+1 باهتمام شديد المبادرة التي أطلقها رئيس المجلس الرئاسي الليبي الشهر الماضي والتي تهدف إلى إنشاء مراكز للتنسيق الأمني. ونحن على استعداد لدعم أي مبادرة تخدم مصلحة ليبيا، شريطة أن تكون تحت إشراف الأمم المتحدة ويقودها الليبيون ويملكون زمامها على نحو كامل. إن هدفنا هو مساعدة ليبيا على مواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها مع احترام استقلالها وسيادتها.

يثير الوضع الإنساني المتردي في ليبيا قلقاً كبيراً، ولا سيما محنة المهاجرين واللاجئين. ولمعالجة هذا الوضع، ندعو إلى التعاون الدولي لضمان سلامة وكرامة وحقوق الإنسان لهذه الفئات الضعيفة. إن التدفق المثير للقلق للمهاجرين واللاجئين من المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار يؤكد الحاجة إلى تنسيق المساعدات الإنسانية وتنسيق الجهود الدولية، بما في ذلك من المؤسسات الليبية.

أخيراً، وبما أن ليبيا تمر بلحظة محورية، فإن مؤتمر المصالحة الوطنية القادم ضروري لرأب الانقسامات في البلد وتعزيز الوحدة. وسيوفر المؤتمر منبراً حيوياً لليبيين للالتقاء معاً ومعالجة خلافاتهم والعمل من أجل مستقبل أكثر تماسكاً واستقراراً، مع الاقتراب من تحقيق أهدافهم في الازدهار.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر نائبة الممثل الخاص خوري على إحاطتها المفيدة والسفير يامازاكي على عمله على رأس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011). وأشكر السيدة بوقعيقيص على إحاطتها. وأنوه بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

سيركز بيان وفد بلدي على ثلاث نقاط.

أولاً، ترحب الإكوادور بالاتفاق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الذي أتاح تعيين المديرين الجدد لمصرف ليبيا المركزي – وهي مؤسسة تلعب دوراً أساسياً في الاستقرار المالي والاقتصادي للبلد. وتردّد إكوادور الدعوة التي وجهتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى جميع الأطراف لضمان تسليم منظم للإدارة الجديدة للمصرف المركزي، وفقاً للتشريعات الحالية، وتعيين مجلس إدارة محترف وموثوق به. يسلط الاتفاق الضوء على قدرة الأطراف على التغلب على التحديات عندما يتم إعطاء الأولوية لمصالح ليبيا ومواطنيها. كما أظهرت الحاجة إلى امتناع الأطراف عن اتخاذ قرارات أحادية الجانب تؤدي إلى تفاقم التوترات وتعميق الانقسامات المؤسسية.

ثانياً، ونظراً لتدهور الوضع السياسي والأمني في ليبيا، تكرر إكوادور دعوتها للأطراف للالتزام بمعالجة أي قضايا عالقة من خلال الحوار الشامل بحسن نية، مما يمهد الطريق لتوحيد مؤسسات البلد واستعادة شرعيتها.

ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال استئناف العملية السياسية، وإقامة حكومة موحدة تحترم الحيز المدني ولديها القدرة على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة تضمن المشاركة الكاملة والآمنة للمرأة والشباب.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون المساءلة إحدى ركائز عملية المصالحة في ليبيا. فالجرائم التي يزعم أنها ارتكبت في ترهونة، كما هو موثق في التقرير المشترك الأخير لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا يمكن أن تمر دون عقاب.

ثالثا، تقر إكوادور بالمساعي التي تبذلها السلطات المحلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للاجئين السودانيين، والتي يجب أن تدعمها الوكالات الإنسانية، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة شبكات الاتجار بالبشر العاملة في البلد.

وختاما، تدعم إكوادور الجهود التي تبذلها البعثة وستشارك بشكل بناء في المفاوضات من أجل تجديد ولايتها. ويعرب وفد بلدي عن تقديره لقيادة نائبة الممثل الخاص كوري ويثق في تقدير الأمين العام فيما يتعلق بتجديد قيادة البعثة.

كما تهنئ إكوادور السيد إينياس تشوما على تعيينه منسقا مقيما للشؤون الإنسانية في ليبيا وتتمنى له النجاح في منصبه.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه أنا أيضا بالشكر إلى نائبة الممثل الخاص كوري ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

تشعر مالطا بالتفاؤل إزاء التقدم المستمر نحو حل الأزمة المؤسسية التي تؤثر على مصرف ليبيا المركزي. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لجميع بنود اتفاق 26 أيلول/سبتمبر، بما في ذلك تعيين مجلس إدارة يتمتع بالمصداقية والمهنية وإلغاء جميع القرارات الانفرادية الصادرة في سياق أزمة مصرف ليبيا المركزي. ونثني على عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولا سيما عمل نائبة الممثل الخاص كوري، في النهوض بالجهود الرامية إلى معالجة الأزمة. وتعد هذه المساهمة الإيجابية تذكيرا قويا بالدور المحوري الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وفقا للتكليف الصادر عن المجلس. وفي هذا السياق، لا يزال دعم البعثة يكتسي أهمية قصوى ويستلزم المشاركة البناءة في تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام وضمان عدم إضعاف ولاية البعثة وبيئة عملها في مفاوضات التجديد المقبلة.

هذه التطورات تعمل بمثابة تذكير بأن حالة الشلل السياسي وعدم وجود هياكل موحدة للدولة في ليبيا لا يمكن أن تستمر. وتبقى العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد لازدهار ليبيا. وتشدد مالطة على الأهمية الحاسمة للمساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة في هذه العملية بصورة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة.

إن تطلع الشعب الليبي إلى ممارسة حقوقه الديمقراطية وإجراء انتخابات سلمية يتوقف إلى حد كبير على جميع الإجراءات التي تتخذها جميع الأطراف الليبية المعنية. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو

جميع الأطراف السياسية الليبية الفاعلة إلى الانخراط معا بطريقة بناءة وشفافة. ويشمل ذلك الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تقوض الثقة وتزيد من ترسيخ الانقسامات المؤسسية. ويجب أن تظل أي مبادرات، بما في ذلك مبادرات الجهات المعنية الإقليمية، مكملة لدور الأمم المتحدة. ويجب أن تبدي جميع الأطراف الليبية المعنية المشاركة البناءة التي لوحظت في المفاوضات الرامية إلى حل أزمة مصرف ليبيا المركزي. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لإيجاد حل لحالة عدم اليقين المستمرة فيما يتعلق بقيادة المجلس الأعلى للدولة والمسار السياسي الأوسع نطاقا.

ويواصل التعنت السياسي المستمر التأثير سلبا على جميع جوانب الحياة في ليبيا. ولا يزال الوضع الأمني هشا، حيث يحتاج البلد بشكل عاجل إلى وجود جهاز عسكري وأمني موحد. كما أن وجود مقاتلين أجانب وقوات أجنبية ومرتزقة، وانتشار الأسلحة تحت تصرف جهات شتى تابعة للدول وغير تابعة لها، والنزاع في السودان هي عوامل إضافية مزعزعة للاستقرار. وتتطلب التدابير الرامية إلى التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، بما في ذلك عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط "إيريني"، دعمنا الكامل. ولا يقل أهمية عن ذلك الامتثال الكامل لإطار الجزاءات الأوسع نطاقا المنصوص عليه في القرار 1970 (2011). ونعتقد أن تجميد الأصول يهدف إلى تحقيق مصلحة ليبيا وشعبها، وأنه يجب الاستمرار في حماية الأموال الليبية المودعة في الخارج والإعلان عنها لإعادتها إلى ليبيا في نهاية المطاف.

ومن منظور حقوق الإنسان، نشعر بالقلق إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني والشباب في التخطيط لمستقبل ليبيا. ونحن بحاجة إلى ضمان تمتع جميع الليبيين بحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، ويشمل ذلك رفع أي قيود مفروضة على حرية المرأة في التنقل وحقها في العمل. وندعم بقوة الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتعزيز حماية حقوق الإنسان هناك.

وختاما، أود أن أكرر دعوة مالطا للجهات السياسية الليبية الفاعلة والجهات الفاعلة الدولية إلى تنفيذ الخطوات اللازمة للنهوض بالعملية السياسية في ليبيا. فمن حق الشعب الليبي أن يختار قيادته بنفسه. ويبقى ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات السكان إلى السلام والاستقرار والازدهار والديمقراطية.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام كوري، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، السفير يامازاكي، والسيدة بوقعيقيص على إحاطاتهم. كما أرحب بحضور السفير الليبي في الجلسة.

أبدأ اليوم بالترحيب بالاتفاق الأخير بشأن مصرف ليبيا المركزي الذي تم التوصل إليه بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، والذي يحقق تهدئة تمس الحاجة إليها في سياق هش للغاية.

في شهر آب/أغسطس، في ظل التدهور الخطير في المشهد السياسي والأمني والاقتصادي في ليبيا، أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التطورات والتوترات في البلد. وأدانت سلوفينيا الاشتباكات وأعربت عن انزعاجها من التحركات والحشود العسكرية، وحثت جميع الأطراف الفاعلة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام القانون الدولي.

وإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه منذ ذلك الحين للتغلب على الخلاف حول قيادة المصرف المركزي وغيرها من القضايا الحرجة المتعلقة بحوكمة المؤسسة أمر واعد ومرحب به. وعلاوة على ذلك، فإنه يدل على إمكانية أن تتوصل الجهات الليبية الفاعلة إلى حلول وسط بشأن القضايا الحاسمة بالنسبة لرفاهية الشعب الليبي ومستقبله. ونحث الأطراف الليبية على الوفاء ببنود الاتفاق ونقر بالدور الرئيسي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في التوسط في العملية. وينبغي أن تظل جهود الأمم المتحدة محورية في المستقبل، ونأمل أن يشكل الاتفاق أساسا للتوصل لمزيد من الاتفاقات.

كما ترحب سلوفينيا بالزيارة التي قامت بها وكيلة الأمين العام ديكارلو إلى ليبيا الشهر الماضي وتواصلها مع طائفة واسعة من المحاورين، بما في ذلك المجتمع المدني. ونؤيد رأيها القائل بأن إجراء انتخابات وطنية شاملة وذات مصداقية هي السبيل الوحيد لإنهاء

المأزق السياسي وتحقيق سلام دائم. ونرحب بالتحضيرات لإجراء الانتخابات المحلية – وهي خطوة هامة في العملية الديمقراطية.

وتدعو سلوفينيا مرة أخرى إلى إجراء حوار بين جميع الأطراف الليبية الفاعلة وتدعم بشكل كامل جهود الأمم المتحدة لتيسير عملية سياسية شاملة تقودها ليبيا وتملك زمامها. وندعو مرة أخرى إلى مشاركة المرأة في هذه العملية بشكل كامل ومتساو وهادف وآمن. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية، والانخراط في عملية الأمم المتحدة بحسن نية ودون شروط مسبقة.

ونعتقد أن إجراء عملية مصالحة وطنية حقيقية وقائمة على الحقوق ستكتسي أهمية حاسمة من أجل التغلب على الانقسامات في البلد. كما نعتقد أن تحقيق المساءلة والعدالة الانتقالية عنصران ضروريان لكسر حلقة العنف. ونشعر بالانزعاج إزاء التقرير المشترك الأخير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي يقدم نتائج مقلقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في مدينة ترهونة وما حولها، حيث كشفت المقابر الجماعية عن حجم العنف. ومن الطبيعي أن يشعر الناجون وعائلاتهم بخيبة أمل جراء عدم إحراز تقدم في محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات والتجاوزات. ويجب إشراكهم في جميع المناقشات المستقبلية بشأن المصالحة على المستويين المحلي والوطني. وندعو السلطات الليبية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير بالتعاون مع المجتمع الدولي ودعمه.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أنه قد مر علينا مؤخرا ذكرى مرور عام على عاصفة دانيال التي ألحقت الكثير من الدمار بليبيا وشعبها. وإن القوة التي تحلى بها أهالي درنة في إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية في أعقاب هذا الدمار الذي لحق بها أمر رائع. ونحث السلطات الليبية على مواصلة إعطاء الأولوية لإعادة الإعمار بشكل منسق وتحقيق التنمية طويلة الأجل في درنة والمناطق المحيطة بها.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى تزايد حالة الضعف التي تعانيها أعداد متزايدة من اللاجئين السودانيين في ليبيا وأقر بالدور الذي لا غنى عنه للسلطات المحلية في الاستجابة لاحتياجاتهم.

وأخيرا، تعرب سلوفينيا عن دعمها لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونائبة الممثل الخاص. ونتطلع إلى تجديد ولاية البعثة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الموظفة المسؤولة كوري على إحاطتها وعلى قيادتها المستمرة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. كما أود أن أتوجه بالشكر للسيدة بوقعيقيص على العرض الذي قدمته.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدور أساسي في دعم العملية السياسية والمساعدة في توحيد المؤسسات، ومؤخرا في التمكين من التوصل إلى اتفاق لحل أزمة مصرف ليبيا المركزي. ونحن نؤيد تماما تجديد ولاية البعثة لمدة 12 شهرا.

ونثني على الدور الذي اضطلعت به الموظفة المسؤولة كوري وفريقها في تمكين الأطراف الليبية من التوصل إلى حل توفيقي بشأن تعيين قيادة جديدة لمصرف ليبيا المركزي، وهي خطوة حاسمة لمعالجة التداعيات السلبية للأزمة الأخيرة على الاقتصاد الوطني. وإن التنفيذ الصارم للاتفاق أمر بالغ الأهمية لإنهاء النزاع على القيادة الذي أضر بسمعة المصرف المركزي وقوض ثقة النظام المالي الدولي فيه. ونحث على الإسراع بتعيين مجلس إدارة جديد تكنوقراطي ومؤهل، على النحو المنصوص عليه في ذلك الاتفاق، لإعادة بناء ثقة الجمهور في المصرف المركزي وتعزيز حوكمته، مما يمكن المصرف من تنفيذ الإصلاحات اللازمة بما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي ومن المراجعة التي يسرتها الأمم المتحدة في عام 2021، وسن سياسة نقدية فعالة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الليبي.

كما يجب أن نشجع جميع الأطراف على العمل من أجل التوصل لاتفاق بشأن تحديد ميزانية موحدة للشرق والغرب تجسد التوزيع العادل لعائدات النفط الليبي لصالح جميع الليبيين. ومن الضروري أن تتجنب الأطراف الليبية اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي تخاطر بتقويض استقرار ليبيا وأن تتخذ بدلا من ذلك خطوات جادة لتهدئة الأوضاع.

وينطوي حل أزمة المصرف المركزي على اتباع نفس النوع من الحوار والتنازلات الأساسية اللازمة لإعادة إطلاق العملية السياسية ووضع مسار مشترك لإجراء الانتخابات وتحقيق الاستقرار السياسي.

إن الوضع الراهن غير مستقر ويهدد بانقسامات أكثر عمقا، وتآكل السيادة الليبية، واللجوء إلى العنف، وعدم الاستقرار على نطاق أوسع. ويذكرنا نجاح السيدة كوري في جمع الأطراف معا للتوصل إلى حل توافقي بشأن القيادة العليا للمصرف المركزي بإمكانية وجود مخرج من هذا الطريق المسدود.

ويجب على أعضاء مجلس الأمن مواصلة الضغط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تحدد خريطة طريق ذات مصداقية نحو إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة، بما يتماشى مع القرار 2702 (2023). وينبغي أن تؤدي هذه الانتخابات بدورها إلى وجود حكومة تمثيلية وخاضعة للمساءلة، وهو ما يحتاجه الشعب الليبي ويستحقه. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالفعل بدور هام في تيسير مشاركة النساء والشباب على نطاق أوسع. كما أود أن أؤكد على أهمية دور المجتمع المدني في تعزيز المصالحة والمساءلة في ليبيا.

إن تزايد حالة عدم الاستقرار على طول الحدود الجنوبية لليبيا هو تذكير بأهمية دعم إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية. وإن إحراز تقدم نحو توحيد الجيش أمر أساسي لإعادة تأكيد السيادة الليبية والحيلولة دون انغماس ليبيا في نزاع إقليمي.

وقد أحطنا علما بالطلب الليبي إلى مجلس الأمن للحصول على مساعدة دولية من أجل المساعدة في دمج القدرات الليبية في مجال مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود. ونحن ندعم بشكل كامل الجهود المبذولة لتلبية احتياجات قوات الأمن الليبية في جميع أنحاء البلد في سعيها لحماية سيادته.

إن أمن الحدود أمر ضروري بالنسبة للجهود الإنسانية، نظرا للنزاع الدائر في السودان والتدفقات المتزايدة للأشخاص عبر الحدود. وعلى نحو ما سمعنا من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال جلسة الإحاطة التي عقدت في 30 أيلول/سبتمبر بشأن الهجرة، يجب أن تتوقع ليبيا ورود المزيد من اللاجئين من السودان. ونحث ليبيا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين في المناطق التي تسيطر عليها، وخاصة على طول الحدود.

وبالانتقال إلى الجزاءات، نشكر السفير يامازاكي على إحاطته بشأن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا وأنشطتها. ونشجع استمرار فريق الخبراء في تقديم التقارير حول تنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، ونرحب بتحديد فريق الخبراء للأفراد والكيانات المتورطة في الانتهاكات. ويكتسي تنفيذ الحظر المفروض على النفط والأسلحة على الصعيد البحري أهمية حيوية للحفاظ على الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، وحماية الموارد الليبية للشعب الليبي، ومنع تدفق الأسلحة التي تهدد بزيادة زعزعة الاستقرار في ليبيا وفي مناطق أخرى في أفريقيا. وندعم بشكل كامل ما تقوم به عملية إيريني العسكرية للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. التي نجحت على مر السنين في تعطيل مبيعات النفط غير المشروعة التي كانت ستمول الشبكات الإجرامية والفصائل المسلحة.

إن دعم المجلس لليبيا أكثر أهمية من أي وقت مضى. ووجود صوت دولي موحد لدعم جميع هذه الجهود على المسارات السياسية والإنسانية والاقتصادية والعسكرية سيكون أمرا حاسما لإحراز تقدم ملموس وبناء الفرص للشعب الليبي.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة ستيفاني كوري، نائبة الممثل الخاص للشؤون السياسية في ليبيا والموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير يامازاكي كازويوكي، الممثل الدائم لليابان، على إحاطته بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. كما نشكر السيدة هالة بوقعيقيص.

إن الوضع في ليبيا وما حولها يزداد حدة. ولا يزال هناك ازدواجية في هيكل السلطة في البلد، كما أن الخصومة بين القادة الليبيين آخذة في الازدياد، والعملية السياسية وصلت إلى طريق مسدود. وتظهر

الخلافات المتباينة الواحدة تلو الأخرى على الساحة السياسية الداخلية. كل ذلك يخلق أرضا خصبة لنشوء مشاكل جديدة ملحة تزيد من تأخير احتمالات التوصل إلى تسوية مستدامة وتطبيع الحالة.

ولا يمكن أن يتغير الوضع إلى الأفضل إلا في سياق عملية سياسية تدريجية وشاملة تضم ممثلي السلطات السابقة وتهدف إلى إفادة جميع الليبيين. ومن شأن نتائجها أن تضع الصيغة النهائية للعمل بشأن طرائق إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في جميع أنحاء البلد، وفي نهاية المطاف، إنشاء حكومة ليبية توحد الأمة بأكملها. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد الليبيين في ذلك، بل ينبغي عليه أن يساعدهم، ليس من خلال فرض مواعيد نهائية مصطنعة ووصفات أجنبية، بل من خلال تسهيل إجراء حوار حقيقي بين الأطراف الليبية.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الحالة على أرض الواقع لا تزال مستقرة نسبيا حتى الآن. فالالتزام بوقف إطلاق النار مستمر دون وقوع انتهاكات خطيرة. وتشهد بعض مناطق البلد اشتباكات متفرقة بين مختلف الجماعات المسلحة من حين لآخر، ولكن ذلك لا يغير من الصورة العامة. كما لا تزال هناك حاجة إلى القيام بالمزيد لتوحيد القوات المسلحة، وهو ما يتعلق بالمجال السياسي ويرتبط مباشرة بإحراز تقدم بشأن التوصل لتسوية شاملة.

وعلاوة على ذلك، لا نزال ندعو باستمرار إلى انسحاب كل الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية بشكل متزامن ومتوازن وتدريجي ومرحلي. وقد يؤدي القيام بغير ذلك إلى مخاطر جسيمة تتمثل في الإخلال بالتوازن الهش الذي تم تحقيقه على الأراضي الليبية.

ونرحب بالتسوية التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بقيادة مصرف ليبيا المركزي. إن توحيد مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسات المالية، والحفاظ على وحدة المصرف المركزي يؤثر على عملية التسوية الليبية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن جوانب محددة من السياسة المالية والاقتصادية للجماهيرية السابقة هي شواغل محلية بحتة ولا يمكن وصفها بأنها قضايا تتعلق بالسلام والأمن. ولا نرى فائدة تُذكر في محاولة إدارة كل التفاصيل المتعلقة بهذه العمليات من الخارج.

ونلاحظ أيضاً استئناف إنتاج النفط في عدد من حقول النفط في الشرق. ونتفهم جيداً مصلحة الليبيين في استقرار الإمدادات، حيث أن غالبية دخل البلد يأتي من عائدات النفط التي تُستخدم بعد ذلك لتحسين الظروف المعيشية ودفع رواتب الموظفين الحكوميين وتوفير إمدادات الكهرباء دون انقطاع.

وإزاء هذه الخلفية، يدهشنا رد الفعل الحاد لممثلي بعض البلدان الغربية إزاء أدنى انقطاع في إمدادات الهيدروكربونات الليبية. ويتولد لدينا انطباع بأن النفط هو الشيء الوحيد الذي يهمهم في ليبيا. ويبدو هذا الأمر غريباً للغاية، لا في ظل المشاكل الليبية الملحة الأخرى وحسب، ولكن أيضاً في سياق تصعيد إقليمي غير مسبوق في الشرق الأوسط يهدد باجتياح المزيد والمزيد من الدول. ونعتقد أن المصالح الانتهازية للأطراف الفاعلة الفردية يجب ألا تطغى على المهام الملحة المتعلقة بالتسوية السياسية الليبية.

ولا نستطيع التباطؤ في هذه المسألة لأن مستقبل البلد يعتمد على مدى سرعة توصل الأطراف إلى قاسم مشترك. وفي هذا الصدد، من المهم توحيد مقاربات الأطراف الخارجية وتوحيد جهودها لمساعدة البلد على الخروج من الأزمة وضمان عدم اتخاذ أي من الأطراف الفاعلة خطوات مفاجئة ومدمرة، الأمر الذي يمنع بدوره المزيد من التصعيد.

ونحن على قناعة بأنه لا ينبغي لليبيا أن تصبح ساحة للتنافس بين مختلف الدول، حيث لكل منها مآربه الخاصة في البلد. ونتفق مع الإجماع الدولي بشأن الدور المركزي الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في عملية التسوية الليبية. وعلى وجه الخصوص، نود أن نؤكد على دعمنا الثابت لجهود العنصر الرئيسي في هذه التشكيلة، أي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ويؤسفنا أن الفترة الانتقالية لا تزال تطول منذ رحيل السيد باتيلي. وندرك جيداً أن البعثة، بغض النظر عن الجهود الدؤوبة التي بذلها فريقه السابق، لا يمكنها من دون قائد جديد يوافق عليه المجلس أن تؤدي وظيفتها الأهم على أكمل وجه، ألا وهي دعم الحوار الوطني. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكننا الموافقة على تمديد ولاية البعثة لفترة طويلة.

ونحن على استعداد للعمل على حل هذه المسألة بسرعة. ونلاحظ موقفاً مماثلاً للأمين العام. ونتوقع أن يقترح الأمين العام غوتيريش مرشحين جدد في المستقبل القريب جداً. وسيتطلب ذلك إيلاء الاعتبار الواجب لآراء الأطراف الليبية الداخلية والأطراف الإقليمية الفاعلة.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بدايةً أن أشكر السيدة ستيفاني خوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، وكذلك الممثل الدائم لليابان والسيدة بوقعيقيص على إحاطاتهم.

وترحب فرنسا بتعيين محافظ مصرف ليبيا المركزي ونائبه في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونأمل تعيين مجلس إدارة المصرف المركزي ضمن الإطار الزمني المحدد في الاتفاقية.

وهذه خطوة مهمة لتعزيز وحدة المؤسسات الليبية واستقرارها وشفافيتها. وأكرر دعم فرنسا الكامل لأعمال الوساطة التي تقودها نائبة الممثل الخاص خوري. وفي حين أن هذه الخطوة إيجابية، إلا أنها غير كافية. فقد وصلت العملية السياسية إلى طريق مسدود، مما أدى إلى تأجيج انعدام الأمن وعدم الاستقرار في البلد. وتأجلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى أجل غير مسمى في كانون الأول/ديسمبر 2021، في ظل غياب حكومة موحدة. ونحن بحاجة ماسة إلى حل الأزمات الأخيرة، ولكن قبل كل شيء، نحن بحاجة إلى إيجاد حلول لأسبابها الجذرية من أجل وضع حد لدوامة التوترات في ليبيا. ولهذا السبب يجب إعادة إطلاق العملية السياسية بحيث تفضي إلى تشكيل حكومة موحدة، وهذا هو السبيل الوحيد الذي يسمح بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة بما يتماشى مع إرادة الشعب الليبي.

وعلى الصعيد الأمني، يجب احترام وقف إطلاق النار وتوطيده. ومن الضروري العمل على إعادة توحيد المؤسسات العسكرية ومواصلة دعم عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. فهذه العملية ضرورية لكي تستعيد ليبيا سيادتها واستقرارها بعيداً عن التأثير الأجنبي. وتدعم فرنسا هذه الجهود.

تؤدي الأمم المتحدة دوراً حاسماً في كسر الجمود. وأود أن أؤكد من جديد تأييد فرنسا الكامل لأعمال الوساطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويجب أن توفر الفترة الانتقالية الحالية فرصة للتفكير المتعمق في أهدافها الاستراتيجية. فمن شأن وجود ولاية واضحة وأهداف استراتيجية دقيقة وقدرة متجددة على تنفيذها أن يمكّن البعثة من الاضطلاع بدورها كاملاً.

ونكرر دعوتنا إلى بذل كل جهد ممكن لضمان حرية التعبير للناخبين الليبيين في الانتخابات البلدية المقبلة. ويساورنا القلق إزاء حالة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ونشجع السلطات الليبية على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمتجرين بهم. وتدعم فرنسا البرامج التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا.

ولجميع الأطراف الليبية دور أساسي في رسم خريطة طريق للخروج من الأزمة. ويجب على المجتمع الدولي وشركاء ليبيا التغلب على خلافاتهم ودعم سيادة ليبيا واستقلالها بالكامل. ونحن مدينون بذلك بشكل جماعي للشعب الليبي، أول ضحايا المأزق الحالي.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ستيفاني خوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، والسفير يامازاكي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما. وقد استمعت أيضاً باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة بوقعيقيص. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

في سياق التطورات الأخيرة في ليبيا، أود التطرق إلى عدة نقاط.

أولاً، ينبغي أن نعزز الحوار والتشاور لكسر الجمود السياسي. فليبيا تمر حالياً بمرحلة حرجة من عملية إعادة الإعمار السلمي، ويشكل تعزيز الانتقال السياسي أساساً مهماً لضمان سلامها واستقرارها على المدى الطويل. وما فتئت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تعمل بنشاط في الآونة الأخيرة على الترويج للانتخابات المحلية. وقد

توصلت جميع الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن تعيين محافظ جديد لمصرف ليبيا المركزي، وهي ملتزمة بتخفيف حدة التوترات. وهذه الجهود جديرة بالثناء. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة التمسك بالاتجاه العام للتسوية السياسية، وتعزيز الحوار والتشاور، وتحقيق المزيد من توافق الآراء من أجل استئناف المفاوضات السياسية في وقت مبكر وإنشاء مؤسسات موحدة للدولة.

هذا الأسبوع، سيتولى قادة جمهورية الكونغو وموريتانيا والاتحاد الأفريقي قيادة بعثة إلى ليبيا للتواصل مع الأطراف. ونأمل أن تؤدي هذه الزيارة دوراً إيجابياً في تعزيز الحوار وإعادة بناء الثقة وتقريب وجهات النظر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية وتشجيع التوصل إلى حل سياسي للقضية الليبية. وندعو إلى احترام سيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ونكرر نداءنا العاجل للقوات المسلحة الخارجية والمرتزقة للانسحاب من ليبيا في أقرب وقت ممكن بطريقة سلسة ومنظمة.

ثانياً، يجب أن نخفف من حدة المواجهات وأن نحافظ على الأمن والاستقرار. فقد شهدت ليبيا فترة طويلة من الحرب الأهلية والنزاع في ظل انقسام أمني شديد، وأدت بعض الأعمال الانفرادية الأخيرة إلى مفاقمة الوضع الأمني الهش. وتدعو الصين جميع الأطراف الليبية إلى إعطاء الأولوية لمصالح البلد والشعب، وممارسة ضبط النفس العقلاني، ومواصلة الالتزام الصارم باتفاق وقف إطلاق النار، وتنفيذ توافق آراء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، والتعاون لحماية الانفراج الذي تحقق بشق الأنفس.

أدى التدخل العسكري للقوى الخارجية في ليبيا قبل 13 عاماً إلى العديد من العواقب الوخيمة ووفر أرضية خصبة لانتشار الإرهاب. ولا تزال بلدان المنطقة تعاني من ذلك. وفي الشهر الماضي، وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة، أعاد السيد المنفي، رئيس المجلس الرئاسي الليبي، التأكيد على التحديات الإرهابية التي تواجهها ليبيا في الوقت الراهن. ندعو جميع الأطراف إلى الاهتمام بهذه المسألة ومواصلة تقديم الدعم إلى ليبيا في إطار تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والحفاظ على أمن الحدود.

ثالثاً، يجب أن نركز على التحديات الإنسانية وأن نحسن سبل عيش الناس. لقد أصبح مئات الآلاف من الليبيين في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية بسبب تضررهم من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي وتدهور الحالة الاقتصادية وعوامل أخرى. وأدت الهجرة غير الشرعية والنزاع في السودان والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية أيضا إلى تدهور الحالة الإنسانية. وينبغي أن يستمر المجتمع الدولي في زيادة المساعدات الإنسانية الموجهة إلى ليبيا وتقديم المزيد من الدعم البنّاء لتنميتها وإعادة بنائها. وترحب الصين بتوافق الآراء الذي توصلت إليه الأطراف الليبية مؤخرا من خلال المشاورات بشأن إعادة فتح حقول وموانئ النفط. وندعم ليبيا في استخدام مواردها النفطية استخداما جيدا واستعمال عائداتها النفطية لتحسين رفاه شعبها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يولي المجلس اهتماماً فعالاً لشواغل السلطات الليبية المتعلقة بالأصول المجمدة في الخارج وأن يعمل على إيجاد حل في أقرب وقت ممكن لحماية ثروات الشعب الليبي من الضياع.

وتدعم الصين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الاضطلاع بدورها الواجب في التوسط في المسألة الليبية وبذل المزيد من الجهود لإحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي وتحقيق السلام الدائم في ليبيا. ويجري المجلس في الوقت الراهن مشاورات بشأن تجديد ولاية البعثة. وتعرب الصين عن استعدادها للمشاركة البناءة والعمل على تحقيق توافق في الآراء بين جميع الأطراف.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونائبة الممثل الخاص للأمين العام، السيدة خوري، على إطلاعنا على آخر المستجدات وعلى عملها القدير في قيادة البعثة. كما أشكر السيدة بوقعيقيص على إحاطتها الهامة. وأرحب بالممثل الدائم لليبيا الذي ينضم إلينا اليوم.

في البداية، ترحب اليابان بالاتفاق بين الأطراف الليبية على تعيين محافظ ونائب محافظ لمصرف ليبيا المركزي ومصادقة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على ذلك بتيسير من قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونظراً للدور المهم الذي يؤديه المصرف

المركزي في الاقتصاد الليبي، تدعو اليابان إلى أن تزيد الجهات الفاعلة المعنية مشاركتها البناءة لضمان توزيع عادل وشفاف للثروة الوطنية التي تتأتى أساساً من عائدات النفط. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يستخدم أي طرف السيطرة على مصادر الثروة الوطنية الليبية وسيلةً للضغط على منافسيه. وفي هذا السياق، ترحب اليابان برفع حالة القوة القاهرة عن حقول النفط للسماح باستئناف إنتاج النفط. وتدعو اليابان الأطراف والمؤسسات الليبية إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو قرارات انفرادية أو استخدام التدابير القسرية التي يمكن أن تزيد من حدة التوترات وانعدام الثقة وإلى وضع مصالح الشعب بدلاً من ذلك فوق طموحاتها الشخصية.

منذ آخر جلسة إحاطة عقدها مجلس الأمن حول هذا الموضوع (انظر S/PV.9709)، صدر تقرير صادم عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول المقابر الجماعية في ترهونة. يكشف التقرير تفاصيل الانتهاكات والتجاوزات المحلية واسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في المدينة ما بين عامي 2013 و 2022. وفي هذا الصدد، وافقت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية الأسبوع الماضي على طلب المدعي العام فض أختام ست مذكرات توقيف صادرة بشأن الحالة الليبية ورفع السرية عنها. وتدعم اليابان بقوة مساهمات المحكمة الجنائية الدولية في سيادة القانون والكرامة الإنسانية. ولا تشكل هذه الجرائم مجرد أحداث من ماضي ليبيا. إذ يستمر الإبلاغ عن ارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وفرض قيود مفرطة على الحيز المدني. وتثير أيضا الحالة التي يعاني منها المهاجرون قلقًا كبيراً. ويجب أن يخضع الجناة للمساءلة ويجب أن تسود سيادة القانون.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، لا تزال اليابان يساورها القلق إزاء عدم إحراز تقدم واضح من أجل كسر الجمود السياسي الذي طال أمده. ونؤكد مجددا دعمنا لعملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها بتيسير من الأمم المتحدة، وهو ما من شأنه أن يمهد الطريق لإجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية وشاملة للجميع واستعادة شرعية المؤسسات الوطنية وتوفير قاعدة صلبة لتحقيق السلام والأمن في ليبيا والمنطقة. وينبغي أن تشمل هذه الدعوة تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال المبادئ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المجتمع الليبي بأكمله. وترحب اليابان أيضا بجهود الاتحاد الأفريقي لتنشيط عملية المصالحة الوطنية استكمالاً لدور الأمم المتحدة.

وسيجدد مجلس الأمن في وقت لاحق من هذا الشهر ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتؤيد اليابان تمديد ولاية البعثة لمدة عام واحد للسماح لها بالقيام بعملها الضروري لأن الحالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان المعقدة في ليبيا تتطلب اهتماماً دولياً مستمراً.

ختاماً، تجدد اليابان دعمها الكامل للبعثة والتزامها القوي بتطلعات الشعب الليبي إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار والكرامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سويسرا.

أشكر نائبة الممثل الخاص والموظفة المسؤولة، السيدة ستيفاني خوري، والسفير يامازاكي والسيدة هالة بوقعيقيص، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطاتهم. وأرحب بمشاركة ممثل ليبيا.

السلام لا يعني مجرد غياب الحرب. السلام يعني أيضًا الثقة في مؤسسات الدولة واحترام القانون الدولي والأمن الاقتصادي والاجتماعي. لذا من المهم جدا أننا استمعنا اليوم إلى ممثلة عن المجتمع المدني الليبي. إن رسائلها الحاسمة موجهة إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي وليبيا. وفي ضوء بيانها، أود أن أسلط الضوء اليوم على ثلاث نقاط.

أولاً، نكرر دعوتنا إلى توحيد المؤسسات الليبية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق المتعلق بالمصرف المركزي. يوضح ذلك قدرة الأطراف الليبية على التغلب على التحديات التي تواجهها. ونؤيد دعوات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى تنفيذ هذا الاتفاق ونرحب بدور الوساطة الذي تقوم به البعثة. ولذلك، سنواصل العمل جنباً إلى جنب مع البعثة لدعم العملية السياسية الليبية.

ثانياً، لا يمكن كسر الجمود السياسي الذي طال أمده في ليبيا إلا من خلال عملية سياسية قائمة على الحوار الشامل للجميع. ويجب أن

يعيد هذا الحوار البلد إلى مسار الانتخابات. وفي هذا الصدد، نتحمل نحن مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل مسؤولية. إذ يجب أن نعمل على نحو متسق ولصالح الشعب الليبي. ونحافظ في هذا السياق على دعمنا للبعثة. ونشجع أيضا الأمين العام على تعيين ممثل خاص في أقرب وقت ممكن. علاوة على ذلك، ترتبط المصالحة الوطنية في ليبيا بالعملية السياسية. ونرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجمهورية الكونغو لتنظيم مؤتمر حول المصالحة الوطنية. يجب كفالة أوجه التآزر بين التزامهما والعمل الذي تقوم به البعثة.

ثالثًا، من الضروري تهيئة بيئة مواتية لتمكين العملية السياسية من المضي قدمًا. ويشمل ذلك عملية انتخابية تضمن مشاركة المرأة وجميع الأقليات. ويشمل أيضًا إتاحة فضاء مدني حر وآمن خال من الأعمال الانتقامية ومنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. أخيراً، تشعر سويسرا بالجزع إزاء حالات الاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وتدعو إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفاً وضمان الحق في محاكمة عادلة. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نعمل مع شركائنا الليبيين لإيجاد حل لتلك المسائل.

وبما أن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب، تقع على عاتقنا مسؤولية دعم الشعب الليبي لتمكينه من إحراز تقدم في جميع المجالات التي ذكرتها اليوم السيدة بوقعيقيص الناشطة في المجتمع المدني. وتعرب سويسرا عن استعدادها لمواصلة التزامها في هذا الصدد.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية، أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة اليوم. ونشكر كل من السيدة ستيفاني خوري على إحاطتها وممثل اليابان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا. كما نشكر السيدة هالة بوقعيقيص على مشاركتها معنا اليوم.

وقبل أن أبدأ كلمتي، اسمحوا لي أن أقدم ملاحظة عن عمل لجنة الجزاءات. فقد رأينا في عدة مناسبات أن هناك مراسلات تأتي إلى لجنة الجزاءات تخص الأموال المجمدة وتطلب بعض الترخيصات أو بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالمؤسسة الليبية للاستثمار. غير أننا قد لاحظنا أن لجنة الجزاءات لا تبلغنا بها بشكل رسمي، إنما نعتمد فحسب على بعض الأصدقاء في المجلس للعلم بها، وهذا أمر غير مقبول حتى يتسنى لنا الرد بشكل رسمي على هذه المراسلات. ولذلك نطلب إلى لجنة الجزاءات برئاسة زميلنا ممثل اليابان، التي أعلم أنها مهتمة جدا بتحديث أساليب العمل داخل مجلس الأمن وهذا أحدها، بأن نُبلغ رسميا بأي طلبات تُقدم أو أي استثناءات تُطلب من دول أخرى حتى نستطيع أن نرد عليها بشكل رسمي.

لقد استمعنا اليوم إلى إحاطة السيدة ستيفاني خوري وكذلك إلى بياناتكم. وكما نعلم جميعا، فإن الحالة لم تتغير كثيرا منذ الإحاطات السابقة (انظر S/PV.9709). ولا يوجد تقدم فعلي في المسار السياسي حتى الآن. وبلا شك فإن زيادة وتيرة الأزمات الإقليمية والدولية المتفاقمة مؤخرا تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الحالة في بلدي. وقد انعكست سلبا على تحقيق توافق الآراء في مجلسكم وعلى أولوياتكم. ولذلك سأختصر مداخلتي اليوم في دعوة مجلسكم إلى دعم النقاط الخمس التالية.

أولا، نؤكد مجددا أهمية احترام الجميع للاتفاق السياسي الليبي ومخرجاته كمرجعية أساسية من أجل الوصول إلى حل سياسي عملي في ليبيا وغلق الباب أمام محاولات البعض، دولا كانوا أو أفرادا، لتعميق الانقسام المؤسساتي وتهيئة الأرضية لدعم حلول بقيادة وملكية ليبية حقيقية من أجل تحقيق وحدة ليبيا وسيادتها على أراضيها وفقا لتطلعات الشعب الليبي.

ثانياً، من المهم أن ندعم مسارات الحوار الوطني من أجل التوافق على ما تبقى من نقاط خلافية تتعلق بالقوانين الانتخابية للخروج من الأزمة والوصول إلى عقد الانتخابات العامة تحت إشراف دولي وأممي. وقد تابعتم أننا بصدد إجراء الانتخابات البلدية الشهر المقبل. وهذا يوضح أن لدينا القدرة على تنظيم الانتخابات وأن المشكلة في ليبيا ليست فنية أو لوجستية، بل إنها مشكلة سياسية. ويجب علينا أن نعمل

على إنهاء كافة المراحل الانتقالية من أجل تمهيد الطريق لاستقرار دائم مع إنهاء كافة التدخلات السلبية في القرار الوطني الليبي.

ثالثا، يجب البناء على حالة الاستقرار الأمني، وإن كان نسبيا، والإسراع في دعم جهود توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية بحيث تكونان تحت سلطة مدنية موحدة مع ضرورة إنهاء كافة أنواع التواجد الأجنبي على الأراضي الليبية.

رابعا، علينا أن نبني على الاتفاق الذي توصلت إليه المؤسسات السيادية بشأن وضع المصرف المركزي من أجل تحقيق توافق في الآراء حول بقية الخطوات والترتيبات المالية والميزانية الموحدة. هذا علاوة على الاستفادة من الزخم الحالي لمعالجة بقية القضايا السياسية والاقتصادية. ونؤكد أنه لا ينبغي استخدام النفط أداة سياسية لممارسة الضغط أو الابتزاز، وهو ما يُلحق في كل مرة أضرارا بالغة بالاقتصاد الوطني والمواطنين الليبيين. ونتمنى أن يتولد عما أسميه الفزعة الدولية التي حدثت مؤخرا والزخم لدعم أو إيجاد حل لمسألة المصرف المركزي، نفس القدر من الحماس لإيجاد حل دائم للمشكلة السياسية وألا يحظى الأمر بالاهتمام فحسب عندما يخص الأموال أو الموارد.

خامساً، علينا أن ندعم دور الاتحاد الأفريقي في ملف المصالحة الوطنية. ونتطلع إلى زيارة الاتحاد الأفريقي المرتقبة إلى ليبيا الشهر المقبل في إطار الإعداد لمؤتمر المصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن. ولذلك نطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدعم هذا المسار ليكون القاعدة والدافع لحلحلة كافة المسارات الأخرى السياسية والاقتصادية والأمنية والعمل على التأسيس لميثاق وطني وإعادة بناء الثقة بين الليبيين.

وفي الختام، أجد نفسي مضطرا بل إنه لمن واجبي، رغم أن لكل مقام مقال، أن أذكّركم اليوم من جديد بمسؤوليتكم ومسؤولية هذا المجلس المباشرة عما وصلت إليه الأمور في قطاع غزة والضفة الغربية بعد مرور عام من الانتهاكات الممنهجة والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. والمجلس لديه اليوم جلسة لاحقا لمناقشة الحالة في فلسطين. فقد اتسعت رقعة الأزمة لتطال لبنان ودولا أخرى. وستظل دماء عشرات الآلاف من الأبرياء من النساء والأطفال، الذين قُتلوا ولا يزالون يُقتلون أمام أعينكم صوتا وصورة، وصمة عار على جبين كل من ساهم في هذه الاعتداءات والفظائع ودعمها أو سكت عنها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها عدة دول، وبالأخص الجزائر ممثلة المجموعة العربية في هذا المجلس، لم يتم حتى الآن تنفيذ وقف إطلاق النار أو محاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلي ومعاقبتها على جرائمها المستمرة. وهي ترتكب بينما نتحدث الآن مجزرة جديدة في مخيم جباليا. لقد تعمد الكيان الإسرائيلي أن يضرب بجميع قراراتكم عرض الحائط، بل إنه قد استهزأ مرارا وتكرارا بكم وبهذه المنظمة وبشخص الأمين العام للأمم المتحدة. فأين أنتم من ذلك؟ أين أنتم من تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؟ أين أنتم من تفعيل لجنة الجزاءات ضد المجرمين والمعرقلين وحظر السلاح؟ إننا لم نر شيئا من ذلك.

ومن الواضح للأسف أن هذه التدابير مفصلة لتُطبق على بعض الدول دون غيرها وأن سياسة ازدواجية المعايير لا تزال مستمرة. ولذلك أذكّر بأن التاريخ قد سجل، ولا يزال يسجل، كل هذا التخاذل. والتاريخ لن يرحم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/40.